الجباية البيئية كآلية لتعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء

Environmental Levy as a Mechanism to Promote the Adoption of Green Technology

ط.د.عبد الباقي أميرة، مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
البريد الالكتروني:a.abdelbaki@univ-skikda.dz

ط.د. بلحاج حبيبة، مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة
البريد الالكتروني: h.belhadje@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 21 / 11/ 2019 تاريخ القبول : 31 / 01/ 2020

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية في تعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء في الممارسات المختلفة للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود دور فعال للجباية البيئية في تنمية ثقافة التكنولوجيا الخضراء كأداة لحماية البيئة وخلق مؤسسة مسؤولة.

وكانت من توصيات الدراسة ضرورة توفير الأطر التنظيمية المختلفة للجباية البيئية والداعمة لتبني التكنولوجيا الخضراء كآلية لحماية البيئة والمحافظة عليها.

الكلمات المفتاحية جباية بيئية؛ تكنولوجيا خضراء؛ مسؤولية بيئية.

تصنيف مجلة الأدب الاقتصادي :, H2: O14 .H3

Abstract:

This study aims to highlight the role of environmental levy in promoting the adoption of green technology in the different practices of the institution, the study has reached a number of results, the most important of which is the active role of environmental levy in the development of green technology culture as a tool to protect the environment.

One of the recommendations of the study was the need to provide different regulatory frameworks for environmental collection and support for the adoption of green technology as a

mechanism for the protection and preservation of the environment..

Keywords : Environmental collection; Green technology ; Environmental responsibility

Jel classification code : H3. O14 :H2

1- مقدمة:

إن الثورة الصناعية وما رافقها من تطور تكنولوجي ساهم في نمو وتطور الأنشطة وتنوعها، فالممارسات الإنتاجية والصناعية عرفت تقدما واسعا مما تطلب وجود إجراءات وتنظيمات تسطر القيود اللازمة لتنظيمها لضمان حماية المجتمع والبيئة المحيطة به.

إن تفاقم ظاهرة التلوث البيئي بأنواعها وانفتاح المؤسسات على السوق العالمية وانتهاجها لسياسة الأنا لتعظيم الأرباح بغض النظر عن الأضرار الناجمة، ما ألزم تفعيل الدولة لمبدأ "الملوث يدفع".

وتعد الجباية البيئة أحد أهم الآليات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة للمحافظة على البيئة باعتبارها أداة ردعية أو تحفيزية تساعد على خلق مؤسسات مسؤولة تشجع على تبني تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم الجباية البيئية في تعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا الخضراء؟
- ما المقصود بالجباية البيئية؟
- كيف يمكن للجباية البيئية أن تعزز من تطبيق التكنولوجيا الخضراء من أجل خلق مؤسسات مسؤولة بيئيا؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تم هيكلة الدراسة في الجوانب التالية:

1. التكنولوجيا الخضراء؛
2. الجباية البيئية؛

3. دور الجباية البيئية في تعزيز تطبيق التكنولوجيا الخضراء لخلق مؤسسات مسؤولة.

أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية العلمية للدراسة في كونها تهتم بأحد الموضوعات الحديثة التي تهتم بحماية البيئة خاصة في ظل تبني التكنولوجيا الحديثة، أما الأهمية العملية فتكمن في تعزيز دور ومكانة الجباية البيئية كآلية لتوعية المؤسسات بأهمية تطبيق التكنولوجيا الخضراء في مجال ممارسات الأعمال، من أجل حماية المجتمع والبيئة المحيطة به.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة، كما تهدف إلى توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا الخضراء والجباية البيئية، وإبراز دور الجباية البيئية في تعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة وشرح مختلف أبعاده الموضوع.

2- الجباية البيئية كآلية لتكريس التكنولوجيا الخضراء لخلق مؤسسات مسؤولة

إن المؤسسات المسؤولة هي التي تولي أهمية بالغة للمحافظة على البيئة من خلال تبني تكنولوجيا تكون صديقة للبيئة.

2-1 التكنولوجيا الخضراء

تعد التكنولوجيا الخضراء أحد أشكال التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وسنحاول التطرق إلى تعريف التكنولوجيا وأهدافها وأهم المزايا المتحققة من تطبيقها.

2-1-1 تعريف التكنولوجيا الخضراء

قبل التطرق إلى تعريف التكنولوجيا الخضراء لابد من تعريف التكنولوجيا، والتي تشير إلى مجموعة المعارف والمهارات والتجهيزات التي تتعلق بعملية بناء منشأة صناعية تحتاج إلى الحصول على الآلات والمعدات الصناعية

وتعلم طرق استخدامها وتوفير العمالة المدربة ذات الخبرة بالتقنية(الحاج، 2018: ص29). أما التكنولوجيا الخضراء فيمكن تعريفها بأنها عملية تحسين وتطبيق المعدات والأنظمة والمنتجات المستخدمة لإنقاذ البيئة والموارد الطبيعية التي تقلل من التأثير السلبي للأنشطة البشرية (Iravani, Akbari, p274:2017) أو هي أداة للإدارة البيئية الإستراتيجية تهدف إلى خفض الملوثات في العملية الإنتاجية منذ بدايتها وذلك من خلال تطويرها، وتحديد نوعية المواد الخام والطاقة المستخدمة واستخدام الابتكارات قليلة التكلفة التي تعمل على خفض المخلفات ومن ثم تجنب الحاجة إلى معالجتها مستقبلا(بن يزة و سغيري، 2019: ص 57). فهي تشمل مجموعة متطورة باستمرار من الطرق صديقة للبيئة. و للتكنولوجيا الخضراء العديد من المزايا نذكر منها(عثماني و حمادي و تقرارت، 2017: ص7):

- عدم تلويث البيئة أو الإضرار بها والمحافظة عليها؛
- تلبية حاجة المجتمع والمستهلك من دون استنفاذ الموارد البيئية الطبيعية وخصوصا الناضبة أو غير المتجددة منها؛
- المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعة للأجيال القادمة؛
- التوفير والتقليل في مواد الخام اللازمة في التصنيع أو استخدام التخلص من المنتج مما يؤدي إلى التوفير في تكلفة الطاقة في التصنيع أو الاستخدام من قبل المستهلكين؛
- إعادة تصنيع المواد والمخلفات الأمر الذي يقلل من الاحتياج إلى مصادر ومواد خام جديدة؛
- تحقيق الجدوى الاقتصادية وتحسين أداء النظام واستخدامه، مع الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

2-1-2 أهداف التكنولوجيا الخضراء: يمكن أن تحقق للمؤسسة أهدافا عديدة أهمها (سحانين، 2009: ص49):

- تطو ير أساليب الإنتاج وإدخال التعديلات المناسبة على سلسلة حياة المنتجات، والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها، ونقل وتخزين واستخدام المنتجات، ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئيا؛
- إدماج الاعتبارات الصحية والبيئية في كافة عمليات الإنتاج؛

- إيجاد الطريقة المناسبة لإعلام الرأي العام والجهات الرسمية المعنية بكافة المعلومات التي تتعلق بالمخاطر الصحية والبيئية ذات الصلة بالعمليات التي تقوم المؤسسات الاقتصادية، والتوصية بالإجراءات الوقائية المناسبة؛
- تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة وصحة وأمان العاملين والمواطنين، والتعامل الآمن مع المخلفات، واستخدام الأساليب المناسبة لتدويرها أو التخلص منها؛
- إعداد المراجعات البيئية في المؤسسات الاقتصادية، ودراسة تأثير الإنتاج على بيئة العمل وأساليب الحد من التلوث الصناعي بوسائل مناسبة اقتصاديا وبيئيا؛
- تقليل المخاطر أينما تكون الأسباب والعواقب غير المعروفة أو أينما تكون الموارد البيئية والبشرية معرضة لخطر محتمل؛
- انتهاج نظم إدارة بيئية متكاملة من أجل الوصول إلى نتائج بيئية بأقل تكلفة وأكثر استدامة؛
- استبعاد التكنولوجيا والموارد الملوثة بأخرى أكثر نقاء، بحيث تكون صديقة للبيئة؛
- تطوير المنتجات والخدمات بالشكل الذي يتماشى مع سلوك ورغبات المستهلكين؛
- الحفاظ على المواد الخام والطاقة .لكي تحقق المؤسسات الأهداف السابقة، يجب عليها أن تدمج البعد البيئي في كافة النشاطات والعمليات التي تقوم ، بدءا من تعديل المدخلات لتصبح أكثر نظافة وكفاءة من المخلات السابقة، مرورا بالعملية الإنتاجية التي يجب أن تتميز بالكفاءة في الطاقة وتقليل المخلفات الملوثة، وصولا إلى المخرجات، والتي يجب أن تكون صديقة للبيئة ومحققة لرغبات المستهلك وسلامته .

2-2 الجباية البيئية

تعد الجباية البيئية أحد السبل الكفيلة بحماية البيئة والمحافظة عليها من مخاطر التلوث البيئي الذي يعرف تفاقم كبير.

2-2-1 مفهوم الجباية البيئية

- **مفهوم البيئة**

يعرف علم البيئة الحديث البيئة بأنها "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضمه من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها"، وقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في استكهولم عام 1972 مفهوم البيئة بأنها "كل شيء يحيط بالإنسان"(طهراوي و بسبع، 2019: ص4).

- **أنواع التلوث البيئي**

تتعدد أنواع التلوث البيئي من وجهات نظر مختلفة نذكر منها(بوشوك، 2012: ص،ص133،134):

- **حسب طبيعة الوسط:** يصنف التلوث البيئي حسب الوسط الطبيعي إلى ثلاثة أنواع هي التلوث الهوائي، التلوث المائي، التلوث الترابي؛
- **حسب الشدة:** بغض النظر عن نوع التلوث البيئي هوائي أو مائي أو ترابي، ويصنف تبعا لشدته إلى تلوث مقبول، تلوث خطير وتلوث قاتل.

- **مفهوم الجباية**

تعرف الجباية على أنها "مجموع الاقتطاعات الاجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم" ويمكننا أن نعرف كل من الضرائب والرسوم، حيث الضرائب تعرف على أنها اقتطاع مبلغ نقدي بشكل اجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويسهم في تحقيقها، في حين الرسوم هي فريضة مالية يؤديها الفرد جبرا للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام الناشئ عن أداء هذه الخدمة(ساجي، 2017: ص204).

- **مبدأ الملوث يدفع**

لقد تطرقت أهم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية إلى موضوع من يتحمل أعباء حدوث التلوث، ووفق الأصل العام وما تمليه العدالة الاجتماعية أن "من يتحمل عبء التلوث البيئي هو من تسبب في إحداثه والذي تم صياغته في المبدأ الشهير الملوث يدفع "PrinciplePolluter-Pays" الذي طرح لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويعني هذا المبدأ "أن الملوث يجب أن يتحمل التكاليف المتعلقة بإجراءات منع ومراقبة

وتنظيف البيئة التي تقررها السلطات العامة" ويمكن تعريفه على أن النفقات التي تفرضها الوقاية من التلوث ومحاربته يتحملها الملوثون" وقد تطرق المشرع الجزائري إلى مبدأ الملوث الدافع في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه "يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية"، كما تم تكريس هذا المبدأ 16 من اعلان "Rio de Janeiro" لسنة 1992، كما ظهر في القانون الفرنسي سنة 1995 بموجب قانون 2 فيفري 1995(بن عزة و بن حبيب: ص156).

كما يحدد المبلغ الوحدوي للرسم حسب أحكام المادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، كما يلي "الجباية تتشكل من عدة رسوم، سماها المنشور الوزاري المشترك الصادر في سنة 2002 "بالرسوم البيئية"، وكانت قد شرعت الدولة في وضعها ابتداء من سنة 1992، بصفة تدريجية وأهمها الرسوم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بالإضافة إلى الرسوم التي جاءت فيما بعد، بما فيها الرسوم التكميلية كالرسم على الوقود، التي جاءت في إطار ما يسمى بمرحلة التشديد في فرض الرسوم والإتاوات البيئية(بن منصور، 2008: ص58).

وعليه فالجباية البيئية هي "مجموع الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو بالأحرى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث"(زوين، 2019: ص128).

2-2-2 مجالات توظيف الجباية البيئية

يمكن استعمال آلية الجباية في ثلاث مجالات مهمة مرتبطة بحماية البيئة وترقيتها، التي هي(موساوي، 2017: ص22):

- مكافحة مصادر التلوث والانبعاث؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- منح الامتيازات الجبائية.

3-2 أهمية الجباية البيئية في تعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء

2-3-1 واقع الجباية البيئية في الجزائر والدول العربية وجعل التكنولوجيا الخضراء أحد أهم الحلول المطروحة

من بين الدول العربية المنتجة للبترول نجد الجزائر، التي صرح وزيرها للتهيئة العمرانية سنة 2005 أن الجزائر تتكبد خسائر سنويا قدرها 3.5 مليار دولار بسبب التلوث البيئي، علما أن دولة مثل الجزائر كان يمكن أن تخفض

هذه الخسارة التي تساوي حاليا فاتورتها الغذائية، في المقابل ثبت أن الجزائر تبنت 12 قانونا سمح بتحديد دور مختلف الأطراف المسؤولة عن حماية البيئة. ومنه يظهر أن المعالجة المتبناة للمشاكل البيئية (التلوث البيئي) هي ما تزيدها صعوبة، ما يعني أن قدرة الدول العربية على مواجهة ظاهرة التلوث تتطلب بالإضافة إلى الرغبة السياسية القوية أيضا تنمية قدراتها الوقائية وتعزيزها بأدوات علاجية لأهم المشكلات البيئية، ومنه يمكن تسخير(مسدور، 2009: ص348) الوسائل التكنولوجيا الخضراء والتي تعد طريقة غير مباشرة أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة والمستعملة بكثرة في الدول المتقدمة، حيث تستعمل تقنيات متطورة للتقليص ما أمكن من انبعاث الغازات الضارة أو الدخان في الجو، وكذا التخلص من ملوثات المياه والطبيعة بصفة عامة، والتكنولوجيا سلاح ذو حدين فقد تستعمل لتدمير البيئة، كما تم في الماضي وقد تقف لإزالة العواقب في سبيل تطوير واستخدام تكنولوجيا جديدة تحتاج إلى وضع آليات منسقة من أجل تطوير تكنولوجيا ملائمة بيئيا، إذ أن تكنولوجيا حماية البيئة تعني منع التلوث، واستخدام أنواع التكنولوجيات النظيفة وعملية منع التلوث تضم ستة فئات وهي(فلاق و سالمي وهاني: ص151):

- تحسين عملية المصنع: وضع قواعد ثابتة للصيانة، وتدابير مناسبة للتعامل مع المواد ووضع برامج لتدريب العاملين؛
- إعادة التدوير خلال العملية: أي إعادة استعمال النفايات في العملية الإنتاجية نفسها بعد تحويلها إلى مواد منتجة بدلا من رميها في الهواء أو الماء أو دفنها في الأرض؛
- تعديل العملية: باستعمال وسائل متقدمة في عمليات التنظيف، والمواد الكيماوية المنشطة والمساعدة لفصل النفايات وعزلها.

2-3-2 الجباية البيئية تعزز تبني التكنولوجيا الخضراء لبناء مؤسسات مسؤولة

إن القاعدة الاقتصادية في هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية تبين شرط الربحية قبل أبعاد المسؤولية البيئية والقانونية وباقي الأبعاد الأخرى، والذي يدعو لجدل كبير ويثبت المنطلق الذي تعتمده المؤسسة، الرامي إلى الأنا قبل الأخرين والمؤسسة قبل المجتمع(لاغة وبولفراخ، 2019: ص44).

وتعرف المسؤولية البيئية للمؤسسة حسب البنك الدولي " على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان كأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة"(بطاهر وبوطلاعة، 2018: ص89).

فالمسؤولية البيئية تهتم حسب "Huckel""بعلاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحتوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل، وهذا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة"، وتعرف على أنها " الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة، أو التخفيف من الآثار السلبية التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة"، فالمسؤولية البيئية هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال الذي يركز على(فضالة وقرومي، 2017: ص،ص47،48):

- الالتزام البيئي للمؤسسة حيث تقوم المؤسسة بتضمين مبادئ الاستدامة في عملها حتى تكون أثار أعمالها إيجابية على البيئة؛
- إدارة الموارد والطاقة والتي تكون المؤسسة من خلالها منتبهة لتأثير نشاطاتها على النظام البيئي؛
- الشفافية في تصريح المؤسسة عن نشاطاتها حيث يكون هذا التصريح كاملا وسهل الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة.

يمكن أن نذكر أن من أهم الأسباب تطبيق الدولة للجباية البيئية والتشجيع على تبني التكنولوجيا الخضراء في سبيل خلق مؤسسات مسؤولة، يكمن في ما يلي(قادري، 2019: ص،ص37،38):

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية، حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛
- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛
- زيادة الوعى بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة؛
- تحسين صورة الشركات بيئيا، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

التحفيزات الجبائية عوامل حاثة للمؤسسة الاقتصادية على حماية البيئة:

قد تكون المؤسسة الاقتصادية في موضع الوعي التام تجاه البيئة، وبالتالي تسعى جاهدة للحفاظ عليها من كل أشكال التلوث، فتعتمد المؤسسة في هذه الحالة على تجهيزات تساهم بدورها في التقليل من حدة التلوث، حيث تقوم الدولة بتقديم تحفيزات مالية من شأنها أن تعطي الدفع القوي لهذه المؤسسة الاقتصادية للقيام باقتناء مثل هذه التجهيزات، وتستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث في كل أشكاله، ويستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة، ويحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية(زنات، 2016/2015: ص118).

3- الخاتمة:

تعد البيئة أساس المجتمع وضرورة المحافظة عليها مسؤولية الجميع، غير أن بعض الأنشطة التي تمارسها المؤسسات على اختلافها قد تكون مضرة بالبيئة ومخلة بتوازنها البيئي، لذلك لابد من توفر الإجراءات الردعية أو تحفيزية من أجل تخفيف الضرر وحماية البيئية، والتي تتجسد في الجباية البيئية باعتبارها أحد الآليات المنتهجة لحماية البيئية والمحافظة عليها. والمشجعة على تبني التكنولوجيا الخضراء كأحد أنواع التكنولوجيا الصديقة للبيئة واعتبارها شكل من أشكال المسؤولية اتجاه البيئة والمجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- الجباية البيئية أحد المتطلبات الردعية والمحفزة لجعل المؤسسات مسؤولة بيئيا؛
- التكنولوجيا الخضراء هي مجموعة الآليات النظيفة الهادفة لتخفيف الأضرار البيئية؛
- تساهم الجباية البيئية في تعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء من خلال مجموعة القواعد التي تساهم في التوعية بأهمية التكنولوجيا الخضراء.

من خلال ما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تعميق مفهوم حماية البيئة، كضرورة لحماية المجتمع واستدامته، ومن هذه التوصيات نذكر:

- تشجيع المؤسسات على تبني التكنولوجيا الخضراء من خلال منح الحوافز الجبائية؛
- فرض الضرائب والرسوم الجبائية على الممارسات المضرة بالبيئة بما يخلق مؤسسات مسؤولة؛

- تنظيم دورات وملتقيات علمية دولية ووطنية حول أهمية الجباية البيئية ودورها في المحافظة على البيئة خصوصا في ظل تفاقم ظاهرة التلوث البيئي وتوسع أنشطة المؤسسات؛
- تعزيز وتنمية ثقافة حماية البيئة وأهمية استخدام التكنولوجيا الخضراء كضرورة حتمية لحماية البيئة والمحافظة عليها.

4- المراجع :

• المقالات:

بطاهر بختة، محمد بوطلاعة، المسؤولية البيئة ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسات اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة جزائرية للمياه وحدة مستغانم، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 5، 2018، ص 89.

بن أحمد الحاج(2018)، التزامات الأطراف وجزاء الإخلال بها في عقود نقل التكنولوجيا على ضوء الأعراف السائدة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 2، العدد1.

بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق(2013)، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث: دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، المجلد 2، العدد 2، ص 156.

بوشوك فتيحة، أهمية اللامركزية الجبائية في تفعيل الموارد المالية المخصصة لتمول الدور البيئي للسلطات المحلية، مجلة دراسات جبائية، العدد 1، 2012، ص 133-134.

زوين الصادق، رجراج الزوهير، فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص128.

ساجي فاطمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، العدد 20، 2017، ص 204.

سحانين الميلود(2009)، مساهمة التكنولوجيا الخضراء في حماية البيئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 4، العدد 9.

طهراوي دومة علي، بسبع عبد القادر، المسؤولية البيئية في القطاع السياحي: الفنادق الخضراء والسياحة المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 1، 2019، ص 4.

فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئة، مجلة الباحث، عدد 7، 2009، ص 348.

فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، معارف (العلوم الاقتصادية)، السنة 12، العدد 22، 2017 ، ص 47-48.

فلاق علي، سالمي رشيد، هاني محمد(2015)، دور الضريبة على تلوث البيئة في حماية الأمن البيئي واحداث التنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 1، ص 151.

لاغة سمية، بولفراخ سارة، تأثير تبني المسؤولية البيئية في تحسين صورة المؤسسة لدى الزبائن : دراسة إحصائية لعينة من زبائن مؤسسة جازي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 44.

محمد قادري، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الإقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية حالة الشركات القطرية، مجلة التنمية والإستشراق للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 6، 2019، ص 37-38.

يوسف بن يزة و وهيبة سغيري(2019)، الإدارة الرشيدة للنفايات: نحو مفهوم أشمل للاستدامة البيئية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر، المجلد 4، العدد 2.

- المداخلات:

عثماني أحسين، عفاف حمادي، يزيد تقرارت، التكنولوجيا الخضراء كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال المعاصرة (دراسة حالة لتجارب عربية وعالمية رائدة، اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات:الفرص والتحديات، جامعة بني سويف، 10-11 أكتوبر 2017.

Abolfazl Iravani, Mohammad Hasan Akbari, Advantages and Disadvantages of Green Technology: Goals, Challenges and Strengths, International Journal of Science and Engineering Applications, Volume 6, Issue 09, 2017.

- الرسائل الجامعية:

بن منصور عبد الكريم، الجباية الإيكولوجية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008، ص 58.

موساوي يوغورطه، دور الجباية البيئة في ترقية البيئة وحمايتها، رسالة ماجستير في الحقوق فرع هيئات عمومية وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2017، ص 22.

السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، رسالة ماجستير في الادارة البيئية في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015، ص 118.

6- الإحالات

[1] بن أحمد الحاج(2018)، التزامات الأطراف وجزاء الإخلال بها في عقود نقل التكنولوجيا على ضوء الأعراف السائدة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 2، العدد1.

[2] *Abolfazl Iravani, Mohammad Hasan Akbari, Advantages and Disadvantages of Green Technology: Goals, Challenges and Strengths, International Journal of Science and Engineering Applications, Volume 6, Issue 09, 2017.*

[3] يوسف بن يزة و وهيبة سغيري(2019)، الإدارة الرشيدة للنفايات: نحو مفهوم أشمل للاستدامة البيئية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر، المجلد 4، العدد 2.

[4] عثماني أحسين، عفاف حمادي، يزيد تقرارت، التكنولوجيا الخضراء كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال المعاصرة (دراسة حالة لتجارب عربية وعالمية رائدة، اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات:الفرص والتحديات، جامعة بني سويف، 10-11 أكتوبر 2017.

[5] سحانين الميلود(2009)، مساهمة التكنولوجيا الخضراء في حماية البيئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 4، العدد 9.

[6] طهراوي دومة علي، بسبع عبد القادر، المسؤولية البيئية في القطاع السياحي: الفنادق الخضراء والسياحة المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 1، 2019، ص 4.

[7] بوشوك فتيحة، أهمية اللامركزية الجبائية في تفعيل الموارد المالية المخصصة لتمول الدور البيئي للسلطات المحلية، مجلة دراسات جبائية، العدد 1، 2012، ص 133-134.

[8] ساجي فاطمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مجلة المعيار، العدد 20، 2017، ص 204.

[9] بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث: دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، ص 156.

[10] بن منصور عبد الكريم، الجباية الإيكولوجية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008، ص 58.

[11] (زوين الصادق، رجراج الزوهير، فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص128.

[12] موساوي يوغورطه، دور الجباية البيئة في ترقية البيئة وحمايتها، رسالة ماجستير في الحقوق فرع هيئات عمومية وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2017، ص 22.

[13] فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئة، مجلة الباحث، عدد 7، 2009، ص 348.

[14]فلاق علي، سالمي رشيد، هاني محمد، دور الضريبة على تلوث البيئة في حماية الأمن البيئي واحداث التنمية المستدامة، ص 151.

[15] لاغة سمية، بولفراخ سارة، تأثير تبني المسؤولية البيئية في تحسين صورة المؤسسة لدى الزبائن : دراسة إحصائية لعينة من زبائن مؤسسة جازي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 44.

[16] بطاهر بختة، محمد بوطلاعة، المسؤولية البيئة ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسات اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة جزائرية للمياه وحدة مستغانم، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 5، 2018، ص 89.

[17] فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، معارف (العلوم الاقتصادية)، السنة 12، العدد 22، 2017 ، ص 47-48.

[18] محمد قادري، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الإقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية حالة الشركات القطرية، مجلة التنمية والإستشراق للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 6، 2019، ص 37-38.

[19]السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، رسالة ماجستير في الادارة البيئية في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015، ص 118.